

The Special Tribunal for Lebanon: Overview and Regional Implications

Assafir

جونسون: أهمية الاتفاقية الثنائية لإبعادها عن التسييس

ندوة حول «المحكمة الدولية الخاصة بلبنان»



من اليمين: فياض وجونسون وفرح
(عباس سلمان)

نظم «مركز كارينغي للشرق الأوسط» و«المركز الدولي للعدالة الانتقالية»، بالاشتراك مع «مؤسسة فريدرش إيبيرت» و«المركز اللبناني للدراسات»، ندوة في فندق «روتانا» بعنوان «المحكمة الخاصة بلبنان: مسار وقضايا»، بحضور محامين ومهتمين بشؤون المحكمة الدولية.

بعد كلمة ترحيب لرئيس مكتب «فريدرش إيبيرت» في لبنان، سمير فرح، قدم مقرر المحكمة الخاصة بلبنان، روبن فنسنت، بواسطة شريط مسجل، عرضاً لسير عمل المحكمة الدولية وللاتصالات والمراسلات التي تمت مع لبنان، مشيراً إلى أن الاتفاق «بات شبه نهائي مع لبنان لإقامة مقر خاص للمحكمة في بيروت، مشدداً على «أهمية هذا الموضوع لأنه سيسمح باستخدامه كقاعدة لنشاطات المحكمة»، لافتاً إلى «أن مسؤولين من المحكمة سيحضرون إلى لبنان لمناقشة كل المسائل المتعلقة بها»، وأنه سيكون في بيروت مسؤول عن التوعية لأن ذلك سيساعد على التفاهم مع المهتمين بمجريات المحاكمة، بالإضافة إلى موقع إلكتروني للمحكمة لم يكتمل الإعداد له بعد.

وتناول فنسنت الطرق المتبعة في التوظيف، لافتاً إلى أن قسم الموارد البشرية ما زال يعمل على اختيار الأشخاص الملائمين في مكتب الادعاء والدفاع وكل مكاتب المحكمة، كما أن المحكمة ستطلق برنامجاً للتدريب على التوعية على المحكمة، متمنياً أن يكون

هناك متقدمون في لبنان حيث سيعمد البرنامج الى تدريب 40 شخصاً من المهتمين سنوياً، وآملاً «أن يكون ذلك في متناول اللبنانيين». وقال: «نريد لهذه المحكمة أن تكون شفافة ويشعر معها سكان لبنان والمنطقة أنها قريبة منهم».

ثم بدأت أعمال الندوة بجلسة تحدث فيها المساعد السابق للأمم المتحدة للشؤون القانونية، لاري جونسون، الذي قدم مقارنة للمحكمة الخاصة بلبنان مع محاكم دولية أخرى، قائلاً إن محكمة لبنان هي الخامسة التي تقيمها الأمم المتحدة بعد محاكم يوغوسلافيا ورواندا وسيراليون والغرف الخاصة بكمبوديا.

وشدد على «أهمية عقد اتفاقيات ثنائية في المحاكم لأن ذلك يبعدها عن التسييس»، مشيراً في ما خص محاكمة لبنان إلى أنه، ورغم أنها تقدم تقارير سنوية إلى مجلس الأمن، غير أنها ليست متصلة به، بل تخضع لمراقبة دائمة من مجلس الأمن والجمعية العامة». وتحدث جونسون عن «الإمكانية التي كانت متاحة لدمج الجرائم التي حصلت في لبنان بالجرائم ضد الإنسانية، لأن الاعتداءات التي حصلت استهدفت مدنيين وذات نمط موحد، غير أن هذه المقاربة لم تلق صدقاً في صفوف أعضاء مجلس الأمن، وبذلك لم تدخل الجرائم ضد الإنسانية في اختصاص المحكمة الخاصة بلبنان». ولفت إلى أن المحكمة الخاصة بلبنان هي «المحكمة الدولية الوحيدة التي تطبق القانون اللبناني في ما يتعلق بالاعتداءات الإرهابية».

ثم كانت مداخلة للمحامي ماجد فياض حول صلاحيات لبنان في عمل المحكمة وفقاً لنظام العمل الأساسي، وتطرق الى الإشكالات القانونية «التي لم يتم الاهتمام بها عند الترجمة من الإنكليزية إلى العربية، والتي أحدثت إشكالية قانونية بعد القرار الأخير للمحقق العدلي»، ورأى أنه «من خلال النظام الأساسي للمحكمة فقد أضيف إسهام قانوني من حيث المزج بين النظامين وإجراء مجموعة من الخطوات القانونية التي باتت تسمح بتقاربهما بدل أن يكونا على درجة من التباعد». واعتبر فياض أن هذا المزج «يحدث الآن بعض الإشكالات لا سيما من خلال محاولة التوفيق ما بين السلطات القضائية الدولية والمحلية، ولجهة القرار الأخير برفع يد القضاء اللبناني عن التحقيق، معتبراً أن «خطأ قانونياً قد وقع في هذه القضية لأنه تم التنازل عن الملف لمصلحة المحكمة الخاصة بلبنان، خصوصاً لجهة ما يتعلق بقضية الضباط الأربعة». وتساءل: «كيف سيتصرف القضاء اللبناني في المرحلة اللاحقة إذا ما تم، بعد سنوات، إلقاء القبض على شخص ما له صلة بجريمة الاغتيال؟ فأمام أي قضاء يحاكم ومن يحقق معه طالما رفعت يد القضاء عن القضية؟».

أما الجلسة الثانية فترأسها أستاذ القانون الدولي، د. شفيق المصري، الذي أوضح أن الجرائم ضد القانون الدولي تقترب من قبل البشر وليس من قبل هيئات غير محددة، ولا بد من تطبيق أحكام القانون الدولي لمكافحة هذه الجرائم. وأشار إلى أن «اختيار لاهاي للمحكمة جاء لتأمين الحماية الأمنية للمتهمين والشهود والقضاة، وذلك بطلب من المحكمة اللبنانية، وأن هذه المحكمة ستكون الأولى التي تدين إرهابيين».

أما مديرة برنامج الادعاء في المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ماريكا فيردا، فتحدثت عن تأثير إنشاء المحكمة على القضاء اللبناني وتوسيع صلاحياتها لتشمل قضايا أخرى، وتأثيرها على المنطقة ومفعول الإثبات، مؤكدة أن إجراءات المحكمة مختلفة عن غيرها لأنها تسلمت القانون اللبناني وستحاكم المتهمين على أساسه. واعتبرت أن وجود قضاة لبنانيين سيمكنهم من التأثير كونهم يعرفون القانون اللبناني أكثر من غيرهم. أما الباحث نديم شحادة فتحدث عن الأثر السياسي للمحكمة على الساحات اللبنانية والأقليمية والدولية، لافتاً إلى أن «بعض الآراء تتحدث عن تدخل دولي في الشأن اللبناني، الأمر الذي يدفع الناس إلى عدم الثقة بالنظام الدولي نتيجة التدخلات السياسية الحاصلة في لبنان والمنطقة».

Al shark

ندوة في "روتانا" عن المحكمة الخاصة بلبنان "مسار وقضايا" فنسنت: نريد ان تكون شفافة

ويشعر مواطنو لبنان والمنطقة بقربها منهنظم «مركز كارينغي للشرق الاوسط» و«المركز الدولي للعدالة الانتقالية» بالاشتراك مع «مؤسسة فريدرش إيبيرت» و«المركز اللبناني للدراسات»، ندوة في فندق «روتانا» بعنوان «المحكمة الخاصة بلبنان: مسار وقضايا»، في حضور محامين ومهتمين بشؤون المحكمة الدولية.

بعد كلمة ترحيب لرئيس مكتب «فريدرش إيبيرت» لبنان سمير فرح، قدم مقرر المحكمة الخاصة بلبنان روبن فنسنت بواسطة شريط مسجل، عرضاً لسير عمل المحكمة الدولية وللاتصالات والمراسلات التي تمت مع لبنان»، مشيراً الى «تجاوب المسؤولين اللبنانيين سريعاً في شأن ارسال كل البيانات المتعلقة بالمحكمة»، لافتاً الى «ان هناك سلسلة من النشاطات تجري حالياً، وقال: «اننا ننتظر المزيد من التفاصيل لا سيما في ما يتعلق بالأشخاص المعتقلين حالياً والموجودين قيد الاحتجاز. وتحت عن مبنى المحكمة والتدابير الامنية المتخذة في شأنه، لافتاً الى «ان هناك مركزاً للمراقبة عند مدخل المحكمة سيتم اطلاق العمل فيه قريباً».

وقال: «في ما خص المحاكمة تم اتخاذ التدابير اللازمة لانشاء قاعة المحكمة وكذلك المنازل الخاصة بالموظفين، كما تسنت لنا الفرصة مع المسؤولين في المحكمة للنظر في كيفية تنظيمها من كافة النواحي».

وفي ما يتعلق بمقر المحكمة، اوضح فنسنت «ان الاتفاق بات شبه نهائي مع لبنان لاقامة مقر خاص للمحكمة في بيروت»، مشدداً على «اهمية هذا الموضوع لانه سيسمح باستخدامه كقاعدة لنشاطات المحكمة»، لافتاً الى «ان مسؤولين من المحكمة سيحضرون

الى لبنان لمناقشة كل المسائل المتعلقة بها». وشدد على «اهمية توعية الناس في شأن المحكمة»، وقال: «من المهم ان تتقدم وتمضي الى الامام في عملها وعلى رغم بعدها عن لبنان يجب ان تتمكن من اطلاع الناس على ما يجري في لاهاي. وسيكون في بيروت مسؤول عن التوعية لان ذلك سيساعدنا على التفاهم مع المهتمين بمجريات المحاكمة».

اما في ما خص الموقع الالكتروني للمحكمة، فأشار فنسنت الى «ان الموقع بدأ بالعمل بعد اعادة تنظيمه وان لم يكتمل بشكل نهائي بعد».

وتناول الطرق المتبعة في التوظيف، لافتاً الى «ان قسم الموارد البشرية لا يزال يعمل على اختيار الاشخاص الملائمين في مكتب الادعاء والدفاع وكل مكاتب المحكمة»، مشيراً الى «ان المحكمة ستطلق برنامجاً للتدريب على التوعية على المحكمة»، متمنياً «ان يكون هناك متقدمون في لبنان حيث سيعمد البرنامج الى تدريب 40 شخصاً من المهتمين سنوياً»، أملاً «ان يكون ذلك في متناول اللبنانيين». وقال: «نريد لهذه المحكمة ان تكون شفافة ويشعر معها سكان لبنان والمنطقة انها قريبة منهم». ثم بدأت اعمال الندوة بجلسة تحدث فيها المساعد السابق للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون القانونية جونسون الذي قدم مقارنة للمحكمة الخاصة بلبنان مع محاكم دولية اخرى.

واعتبر «ان محكمة لبنان قد تكون نقطة البداية لرفع الاعتداءات الارهابية الى مرتبة الجرائم بحق الانسانية»، ورأى «ان الابرز في المحكمة الخاصة بلبنان انها تستند الى القانون المدني نتيجة الاتفاقية الثنائية الموقعة مع لبنان»، مؤكداً «ان معظم المحاكم الدولية ملتزمة بمعايير العدالة الدولية ومنها محكمة لبنان التي تميزت بضمها قضاة دوليين ولبنانيين».

ثم كانت مداخلة للمحامي ماجد فياض حول صلاحيات لبنان في عمل المحكمة وفقاً لنظام العمل الاساسي و «الذي جعل من لبنان ملزماً بقبول المحكمة وبالتعاون معها وبتنفيذ قراراتها»، وتحدث عن بعض الاشكالات التي خلقها هذا التعاون الدولي بين لبنان والامم المتحدة ولا سيما لجهة المحاكمة الغيابية ونتائجها، حيث اعلن فياض تأييده لهذا النوع من المحاكمات، معتبراً «ان بهذه الخطوة نكون انجزنا تطوراً كبيراً لمصلحة المحاكمة الجزائية الدولية من خلال ادخال مفهوم المحاكمة الغيابية، لان هذا المفهوم الذي لم يعتده القانون العام سيعين المحكمة الخاصة بلبنان على كشف قتلة الرئيس الحريري». (...)

اما الجلسة الثانية فرأسها استاذ القانون الدولي الدكتور شفيق المصري الذي اوضح ان الجرائم ضد القانون الدولي تقترب من قبل البشر وليس من قبل هيئات غير محددة، ولا بد من تطبيق احكام القانون الدولي لمكافحة هذه الجرائم. (...)

اما مديرة برنامج الادعاء في المركز الدولي للعدالة الانتقالية ماريكا فيردا فشرحت لمهمة المركز الذي يعمل على تأمين الاحترام الكامل لحقوق الانسان والمصالحة الوطنية بعد المشاكل المدنية واحلال السلام وأشارت الى «ان المحكمة الخاصة بلبنان تختلف عن المحاكم السابقة التي كانت تحاكم جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب». (...)

اما الباحث نديم شحادة فتحدث عن الاثر السياسي للمحكمة على الساحة اللبنانية والاقليمية والدولية، لافتاً «الى ان بعض الآراء تتحدث عن تدخل دولي في الشأن اللبناني الامر الذي يدفع الناس الى عدم الثقة بالنظام الدولي نتيجة التدخلات السياسية الحاصلة في لبنان والمنطقة.

Almustaqbal

ندوة "المحكمة الخاصة بلبنان.. مسار وقضايا":
الابتعاد عن التسييس لوضع حد للإفلات من العقاب
المستقبل - الخميس 30 نيسان 2009 -
العدد 3291 - شؤون لبنانية - صفحة 9



هبط.

في إطار سلسلة الورشات التي نظمت حول المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، عقد مركز كارنيغي للشرق الأوسط، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، ومؤسسة فريدريش ايبيرت والمركز اللبناني للدراسات، أمس، ندوة بعنوان "المحكمة الخاصة بلبنان: مسار وقضايا" في فندق جيفينور روتانا - الحمراء، بحضور المساعد السابق للأمين العام للأمم المتحدة لاري جونسون، ومديرة برنامج الملاحظات القضائية في المركز الدولي للعدالة الانتقالية ماريكا فيردا، ورئيس مكتب فريدريش ايبيرت في لبنان سمير فرح، والباحث الاول في مركز كارنيغي للشرق الأوسط عمر حمزاوي، ومستشارة المركز الدولي للعدالة الانتقالية لين معلوف، وعضو نقابة المحامين في بيروت ماجد فياض، واستاذ

القانون الدولي في الجامعة الأميركية شفيق المصري، والباحث في مؤسسة شاتهام هاوس - لندن نديم شحادة.

بعد ترحيب من معلوف وحمزاوي، كانت مداخلة لمقرر المحكمة الخاصة بلبنان روبن فينسينت بواسطة شريط مسجل، حيث عرض التقدم الذي حصل منذ إقامة المحكمة في العام 2005 حتى اليوم، معتبراً "اننا أسرع عملية اعتماد بالنسبة لأي محكمة دولية، واننا نمضي قدماً في إنجاز كل الأعمال بأسرع وقت ممكن"، مثنياً على "رد الحكومة السريع في تزويد المحكمة بعدد من الوثائق". وأضاف: "نحن ننتظر المزيد من المعلومات خاصة بما يتعلق بالموقوفين، ونحن مسرورون بالتدابير الأمنية التي اتخذت".

وقال: "سنطلع الناس في لبنان على مجريات المحاكمة، وسيكون هناك مسؤول عن التوعية في بيروت، لأننا نريدها محكمة شفافة وقرابية من الشعب اللبناني".

ثم بدأت الجلسة الأولى التي رأسها فرح بعنوان "المحكمة الخاصة بلبنان مقارنة مع محاكم دولية أخرى: أوجه الشبه والاختلاف"، فتحدث جونسون عن الاختلاف في الطريقة التي تم من خلالها تأسيس المحكمة الخاصة بلبنان عن الطريقة المخصصة لتأسيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، إذ انه بالنسبة لقضية لبنان فإن الفصل السابع ينطبق فقط على الفقرة (1) من نص القرار 1757، وتم رفض اعتبار الجرائم التي حصلت في لبنان جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب، كما انه يتم تمويل المحكمة من خلال التبرعات الطوعية بالإضافة الى الاسهامات التي يخصصها لبنان، ولا تكون مرتبطة بالنظام الوظيفي للأمم المتحدة ولا بالقواعد الإدارية، وانها ستتكون من هيئة مختلطة من القضاة والموظفين، وتقرر لأسباب أمنية ان تعقد المحاكمة الخاصة في لاهاي، لتوخي المراعاة الواجبة لاعتبارات العدالة والإنصاف".

وتحدث جونسون عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان "في دعم سيادة القانون من خلال إجراء محاكمات فعالة للمساهمة في وضع حد للإفلات من العقاب، مع تعزيز الإمكانات القضائية المحلية، وانه من الممكن ان تترك المحكمة إرثاً في عمليات التطوير القانونية، وتقوية إمكانات اللبنانيين فيما يخص التحقيقات والقضاء، ويمكن للموظفين اللبنانيين العاملين في المحكمة الاستفادة من برامج التدريب الداخلي والإرشاد في مهارات متخصصة.

واعتبر ان "الأهداف المشتركة من المحاكم الدولية الإلتزام بمبدأ المحاسبة للأشخاص الذين ارتكبوا جرائم كراهية، وعدم التفتل من العقاب، والعمل على تعزيز الأمن والعدالة".

وقال فياض انه "التزاماً بالقرار الدولي والدستور اللبناني، أصبح لبنان ملزماً بالتعاون مع المحكمة الدولية وبتنفيذ قراراتها".

وطرح بعض الإشكالات التي خلفها هذا التعاون الدولي بين لبنان والأمم المتحدة، وقال: "ان الترجمة من اللغة الانكليزية الى العربية لم تأت بشكل دقيق ومحدد، مثلاً: الفرق بين

التنازل والخضوع"، معتبراً ان "تسليم الملف والأدلة والوثائق الى المحكمة الخاصة بلبنان خطأ قانوني، إذ انه مجرد ان يرفع القضاء اللبناني يده عن الملف، فذلك يعني انه لم يعد لديه حق النظر فيه"، معتبراً انه "كان يجب على القضاء اللبناني الا يرفع يده عن الملف بل ان يستجيب الى طلبات المحكمة ويطبّق ما طلب منه".

وسأل: "ماذا لو اكتشفا بعد فترة معينة، ان هناك إرهابياً يحاكم أمام المحكمة اللبنانية له صلة باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. أمام أي قضاء يحاكم؟ من يحقق معه... طالما رفعت يد القضاء عن القضية؟".

واعترى فياض ان "المحاكمة الغيابية بمثابة تطور كبير لمصلحة المحاكمة الجزائية الدولية"، معتبراً "ان إصدار حكم غيابي بحق متهم يجعله في موقع المحكوم عليه، ويجرده من حقوقه المدنية، وهذا ما سيساعد في اكتشاف قتلة الرئيس الحريري ويجعلهم في موقع الإدانة، إذ ان الفاعلية ليس بأن نحاكم متهماً بعد 40 سنة، بل ان نصدر حكماً غيابياً بحقه".

وتناولت الجلسة الثانية "مسار المحكمة وتداعياتها"، وأدارها المصري، معتبراً ان "الجرائم ضد القانون الدولي تقترب من قبل البشر وليس من قبل هيئات غير محددة، ولا بد من تطبيق أحكام القانون الدولي لمكافحة الجرائم".

وقالت فيردا ان "التحدي الذي نواجهه في المحكمة هو ان نعمل في إطار سياسي دون ان نتأثر به"، معتبرة ان "الهدف من المحكمة ليس سلب مهمة النظام اللبناني صلاحياته بل التعاون".

وأضافت: "بموجب القانون الدولي والنظام الأساسي للمحكمة الخاصة بلبنان، فإن للأشخاص المشتبه بهم ولكافة المتهمين الحق بتوفير الحد الأدنى من الضمانات الأساسية لكفالة اتمام إجراءات المحكمة بقدر من الإنصاف، وان كل متهم لا يمكنه تأمين محام، فإن المحكمة ستؤمن له".

وتحدث شحادة عن تأثير المحكمة السياسي على الساحة اللبنانية، معتبراً ان "معظم الأزمات التي حصلت في لبنان لها علاقة بالمحكمة"، متسائلاً "ما هو ثمن العدالة؟ وما هو ثمن السلام؟ وقال: ان التحدي يكمن في ردم الهوة، مثنياً على الادوات الدولية التي ساعدت في عملية الاصلاح، من لجنة التحقيق الدولية، واليونيفيل وبايس (3)"